العدد 2903 - السنة العاشرة
الجمعة 7 صفر 1439 - الموافق 27 أكتوبر 2017
Friday 27 October 2017 - No.2903 - 10th Year

ولد الشيخ يقدم مقترحاً للتوصل لحل سياسي

المخلافي: أيدينا ممدودة لتحقيق السلام العادل والدائم في اليمن

عدن - «وكالات»: قدم المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ، الأربعاء، مقترحاً لوقف النزاع المسلح في اليمن والتوصل إلى حل سياسي.

وقال ولد الشيخ في بيان نشر على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، «إننا ننظر حالياً في خطوات يمكن أن يتخذها كل طرف لاستعادة الثقة والمضي قدماً للتوصل إلى تسوية تفاوضية قابلة للاستمرار».

وأشار إلى أن هذه الخطوات تقوم على ثلاث ركائز: «إعادة العمل بوقف العمليات العدائية، وتطبيق تدابير محددة لبناء الثقة من شأنها التخفيف من المعاناة الإنسانية، والعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل».

وأوضح المبعوث الأممي أن النزاع في اليمن هو في الأساس نزاع سياسي لذلك لا يمكن حله إلا بالمفاوضات السياسية.

وأردف بالقول: «نحن نكثف الجهود حالياً مع كافة الأطراف لتأمين الظروف التي من شأنها إعادتهم إلى مفاوضات تناثية جدية»، مؤكداً أنه لا بد من وضع حد لهذه المعاناة الكبيرة.

ودعا ولد الشيخ جميع الأطراف إلى تقديم التنازلات الضرورية التي يمكن أن تساعد على تمهيد الطريق لسلام طويل الأمد، كما دعا المجتمع الدولي إلى توحيد الجهود ودعم هذه المقترحات «التي ستخفف من معاناة الشعب اليمني».

وجاء البيان في ختام زيارة ولد الشيخ الأربعاء، إلى الرياض والتي دامت 4 أيام، التقى خلالها مسؤولين يمنيين وسعوديين.

وزير الخارجية اليمني عبدالملك المخلافي ومدير المعهد الأوروبي للسلام مارتن جريفثس

من ناحية أخرى التقى نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية عبدالملك المخلافي، المدير التنفيذي للمعهد الأوروبي للسلام مارتن جريفثس ونائبه السفير مارك اوتي.

وجرى خلال اللقاء مناقشة الوضع في اليمن وامكانيات تحقيق السلام وآفاقه الممكنة وامكانيات إعادة إحياء مشاورات السلام.

واستعرض الوزير المخلافي ما شهدته اليمن من تحولات وتحديات منذ العام 2011، ومؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته وصياغة مسودة الدستور وانقلاب تحالف الحوثي وصالح عليها وجولات الحوار المتتالية في جنيف وبيل والكويت، والتي وافقت فيها الحكومة الشرعية على جميع مقترحات وتصورات الأمم المتحدة للحل، مشيراً غلى تعنت الجانب الإنقلابي ورفضه لكل ما قدم له.

وقال وزير الخارجية: «إن يد الحكومة لاتزال ممدودة لتحقيق السلام العادل والدائم في اليمن، حرصاً على شعبنا وبلدنا وقناعتنا بأن الحل السلمي في النهاية هو الحل النهائي للوضع في اليمن ووفقاً للمرجعيات الثلاث المتفق عليها».

وأشاد بجهود المعهد الأوروبي للسلام من أجل دعم الجهد الدولي للتوصل إلى حل سلمي للصراع في اليمن، مشيراً إلى تقارب وجهتي نظر الحكومة اليمنية مع المعهد الأوروبي للسلام بخصوص الحل في اليمن.

ومن جانبه، عبر المدير التنفيذي للمعهد الأوروبي للسلام عن سعادته باللقاء الذي يأتي في إطار التشاور وتبادل الأفكار الهادفة إلى تحقيق السلام في اليمن، لافتاً أنه سيقوم بجولة في عدة عواصم غربية وعربية ثم يعود مجدداً للتشاور مع الحكومة اليمنية بخصوص الرؤية والاحتمالات التي ستتبلور بعد الجولة.

من جهة أخرى أفاد مصدر محلي مسؤول، بمقتل 13 عنصراً ينتمون لتنظيم داعش في قصف لطائرة أمريكية من دون طيار، بمحافظة البيضاء (268 كيلومتراً جنوب شرق العاصمة صنعاء).

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، إن «طائرة أمريكية من دون طيار إستهدفت بغارتين جويتين، تجمعاً لمسلحين ينتمون لتنظيم داعش في منطقة قيفة بمديرية رداع، مما أسفر عن مقتل 13 عنصراً منهم».

وبحسب المصدر، أسفرت الغارتان عن تدمير آليتين للتنظيم.

وكانت طائرات أمريكية شنت الإثنين الماضي غارات جوية على معسكرات لتنظيم داعش في المدينة نفسها، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى من عناصر التنظيم.

وانتشرت خلال الأشهر الماضية عناصر تنظيم داعش في مدينة رداع التي تنشط فيها كذلك خلايا تابعة لتنظيم القاعدة، مستغلة الانفلات الأمني في المحافظة التي تشهد معارك مستمرة بين الحوثيين والقوات الموالية لهم من جهة، والقوات الحكومية مسنودين بقوات التحالف العربي من جهة ثانية.

وتنفذ طائرات أمريكية من دون طيار ضربات تستهدف قيادات وعناصر يعتقد انتمائها لتنظيم القاعدة وداعش في اليمن، ضمن اتفاقية أبرمتها واشنطن مع الحكومة اليمنية في إطار «مكافحة الإرهاب».

الإمارات: إدراج عشرة أفراد وهيئة واحدة إلى قائمة الإرهاب

مجلس الوزراء الإماراتي

أبوظبي - «وكالات»: أصدر مجلس الوزراء الإماراتي، أمس الخميس، القرار الوزاري رقم 45 لعام 2017 وفقا للقانون رقم 7 لسنة 2014 بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية.

وأضاف القرار عشرة أفراد وهيئة واحدة للقائمة المعتمدة في دولة الإمارات العربية المتحدة المدرج عليها الأشخاص والهيئات الداعمة للإرهاب.

ويأتي إصدار هذا القرار كجزء من الجهود المشتركة للدول الأعضاء بـ«مركز استهداف تمويل الإرهاب»، والذي يضم في عضويته دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية، ويترأسه بشكل مشترك كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية.

ووجه قرار مجلس الوزراء الذي صدر أمس المصرف المركزي لدولة الإمارات باتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للتعامل بشكل مناسب مع حسابات الأفراد والهيئات المدرجة على قوائم العقوبات.

وأشاد المجلس في هذا الصدد بجهود المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف «اعتدال» الذي افتتحه خادم الحرمين الشريفين الملك السعودية سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بحضور قادة وممثلي الدول العربية والإسلامية على هامش انعقاد القمة العربية الإسلامية الأمريكية في السعودية مؤخرا.

ونوه إلى دور المركز في منع انتشار الأفكار المتطرفة وذلك عبر تعزيز التسامح والتعاطف ودعم نشر الحوار الإيجابي.. ودوره في مراقبة انشطة تنظيم داعش الإرهابي وغيره من الجماعات الإرهابية.

وتعتبر هذه الجهود المشتركة «الأولى» منذ الإعلان عن تأسيس المركز خلال زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مايو 2017.

وكان قد تم الإعلان عن تأسيس مركز استهداف تمويل الإرهاب في 21 مايو 2017، بهدف توسيع وتقوية التعاون بين الدول الأعضاء لمكافحة تمويل الإرهاب.

ويسق «مركز استهداف تمويل الإرهاب» - الذي أدرج من جانبه 11 فردا وكيانين إثنين بقائمة الأشخاص والهيئات الداعمة للإرهاب- تبادل المعلومات الاستخباراتية المالية وبناء قدرات الدول الأعضاء لاستهداف وتعطيل الشبكات المرتبطة بتمويل الإرهاب والنشاطات المصاحبة التي تشكل مخاطر على الأمن القومي للدول الأعضاء.

وأعربت دولة الإمارات العربية المتحدة بهذه المناسبة عن تأييدها للقائمة التي أصدرها «مركز استهداف تمويل الإرهاب» بوصفها خطوة ناجعة على طريق مواجهة الإرهاب وتجفيف منابعه ووقف مصادر تمويله دولا وأفرادا، بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الاستقرار ونشر السلام والأمن في المنطقة والعالم.

وشملت قائمة المركز للأشخاص والكيانات المصنفة كلاً من: نايف صالح سالم القيسي (يمني الجنسية)، وعبدالوهاب محمد عبدالوهاب الحميقاني (يمني الجنسية)، وهاشم محسن عيدروس (يمني الجنسية)، و نشوان العدني (يمني الجنسية)، و خالد عبدالله صالح الرفدي (يمني الجنسية)، وسيف الرب سالم الحيشي (يمني الجنسية) وعادل عبده فارع عثمان الذهباني (يمني الجنسية ورضوان محمد حسن قشان (يمني الجنسية) ووالي تشوان اليافعي (يمني الجنسية)، وخالد سعيد غانيش العبيدي (يمني الجنسية)، وبلال علي الوافي (يمني الجنسية)، إلى جانب جمعية الرحمة الخيرية (اليمن) وسوبر ماركت الخير (اليمن).

وكجزء من العمل المشترك قامت جميع الدول الخليجية الأعضاء في مركز استهداف تمويل الإرهاب أمس بإدراج نايف صالح سالم القيسي وهاشم محسن عيدروس ضمن لوائح العقوبات الصادرة عن كل تلك الدول.. علما بأنه كان قد تم إدراجهما سابقا على قوائم العقوبات الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية.

العبادي يرفض مبادرة أربيل ويصر على إلغاء نتيجة الاستفتاء .. ورئيس الوزراء التركي يصف قراره بالشجاعة

كردستان: القوات العراقية تقصف مواقع البشمركة من زمار

الرئيس العراقي حيدر العبادي ورئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم

قائد عمليات تحرير غرب الأنبار الفريق الركن عبد الأمير يار الله

بغداد - «وكالات»: أصر رئيس وزراء العراق حيدر العبادي أمس الخميس على إلغاء استفتاء الأكراد على الاستقلال، وذلك بعد أن عرض إقليم كردستان «تجميد» مسعى الاستقلال ضمن جهود رامية لحل الأزمة عبر الحوار.

وقال العبادي إن «إجراء الاستفتاء جاء في وقت نخوض فيه حربا ضد داعش وبعد أن توحدنا لقتال داعش، وحذرنا من إجرائه لكن دون جدوى، ولم نعتبر إجراءاتنا الدستورية في بسط السلطة الاتحادية إلا انتصارا لجميع العراقيين، واستراتيجيتنا هي إخضاع هذه المناطق لسلطة الدولة، ونحن لانقبل إلا بالغاء الاستفتاء والالتزام بالدستور».

وعلى جانب آخر، أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، فجر أمس، انطلاق العمليات العسكرية لدحر تنظيم داعش من مدينة القائم، آخر معقل له في البلاد قرب الحدود السورية.

وحول عمليات التحرير قال: «اليوم بدأت عملية تحرير آخر معاقل داعش، وتوجيهاتنا لقواتنا أن تمد يدها للمواطنين».

وتابع: «إننا رفضنا فكرة استيعاب داعش وقررنا القضاء عليه لأن بقاءه خطر على الجميع».

من جهة أخرى وصف رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، الأربعاء، الخطوات التي اتخذها نظيره العراقي حيدر العبادي، حيال استفتاء كردستان بـ«الشجاعة»، داعيا إدارة الإقليم للتراجع عن هذه الخطوة، فيما أكد أهمية استعادة السيطرة الاتحادية على كركوك لـ«ضمان الحفاظ على مكوناتها».

وقال يلدريم خلال مؤتمر صحفي مشترك مع العبادي في أنقرة: «نقدر جهود العبادي التي بذلها قبل الاستفتاء وبعده، وأهنئه على تلك الخطوات الشجاعة، والنصر الكبير الذي حققه ضد داعش الإرهابي»، وفقا لموقع السومرية نيوز.

وأضاف يلدريم «أملنا الكبير هو أن تتعايش كل المكونات في كركوك بأمن وأمان»، لافتا إلى أن «استعادة السيطرة الاتحادية على كركوك أمر مهم يضمن الحفاظ على مكونات المدينة». وأكد أن «الحكومة التركية ستقف مع العراق في أي محاولة تستهدف وحدته».

وأشار إلى «أننا اتخذنا جملة من التدابير بناء على دعوة إخوتنا العراقيين حيال الاستفتاء غير الشرعي، كما أننا سنستمر باتخاذ هذه التدابير»، داعياً سلطات إقليم كردستان إلى «التراجع عن قرار الاستفتاء».

■ نائب تركماني يدعو بغداد لإعادة السيطرة على حقل خورماله النفطي بكركوك

■ العراق: عمليات تحرير القائم تشمل تأمين الحدود مع سوريا

وكان العبادي وصل في وقت سابق من، اليوم الأربعاء، إلى العاصمة التركية أنقرة في زيارة رسمية، التقى خلالها الرئيس رجب طيب أردوغان، ونظيره بن علي يلدريم.

من ناحية أخرى قال مجلس أمن منطقة كردستان أمس الخميس، إن القوات العراقية وميليشيا الحشد الشعبي بدأت قصف مواقع لقوات البشمركة الكردية من زمار في شمال محافظة نينوى.

وكان مجلس أمن كردستان قد أصدر بيانا قبل ساعات من الهجوم، دعا فيه القوات العراقية للانسحاب من المناطق القريبة وقبول عرض حكومة الإقليم لإجراء محادثات دون شروط لتسوية الخلافات السياسية.

من جهة أخرى دعا النائب التركماني أرشد الصالحي، الأربعاء، الحكومة العراقية إلى استعادة السيطرة على حقل خورماله النفطي من سيطرة الإكراد في شمال غربي كركوك (250 كيلومترا شمالي بغداد).

وقال رئيس الجبهة التركمانية العراقية النائب في البرلمان العراقي الاتحادي، أرشد الصالحي، للصحفيين في كركوك: «على الحكومة العراقية استرداد حقل خورماله النفطي التابع لشركة نفط الشمال في كركوك».

وأضاف: «أدعو وزارة النفط إلى إعادة السيطرة على حقل خورماله وإدارته من قبل شركة نفط الشمال، لأنه الآن ليس تحت سيطرة الحكومة الاتحادية، وهو أيضا ليس داخل حدود إقليم كردستان، فضلا عن متابعة عمل الشركة التي حدثت فيها خروقات وسرقات وضرورة مراجعة تسمية رؤساء الهيئات النفطية في الشركة».

وأضاف: «منشآت شركة نفط الشمال التابعة لوزارة النفط، تدار من مكون واحد أو مكونين، ولابد من إعادة النظر في هذا الموضوع، وشمول جميع المكونات بالتعيين وإدارة مرافق الشركة».

من جانب آخر أعلن قائد عمليات تحرير غرب الأنبار الفريق الركن عبد الأمير يار الله، أمس الخميس، أن عمليات تحرير قضاءي راوة والقائم في محافظة الأنبار تشمل تأمين الحدود الواقعة بين العراق وسوريا.

وقال يار الله في بيان بحسب «السومرية نيوز»، إن «قطعات قيادة عمليات الأنبار وقيادة عمليات الجزيرة وميليشيا الحشد الشعبي والحشد العشائري وشرطة الأنبار شرعت بعملية واسعة لتحرير مناطق غرب الأنبار (راوة والعبيدي وسعدة، والكرابلة والقائم ومعامل الفوسفات والسمنت، ومناطق T1) وكافة المناطق والقرى المحيطة بها وتأمين الحدود الدولية الدولية بين العراق وسوريا».

وكان القائد العام للقوات المسلحة حيدر العبادي أعلن، في وقت سابق من اليوم الخميس، انطلاق عملية تحرير قضاء القائم غربي محافظة الأنبار.

من جهة أخرى أعلن عضو مجلس محافظة نينوى بنيان الجربا، الأربعاء، عن استعادة القوات العراقية السيطرة على منفذ ربيعة الحدودي مع سوريا بعد انسحاب مسلحي حزب العمال الكردستاني «PKK» إلى الأراضي السورية.

وقال الجربا، وفقاً لموقع السومرية نيوز، إن «القوات العراقية أحكمت سيطرتها على منفذ ربيعة الحدودي مع سوريا»، مبيناً أن «عملية استعادة المنفذ جرت بصورة رسمية بعد إعادة القوات انتشارها في ناحية ربيعة منذ فترة».

وأضاف الجربا أن «مسلحي PKK الجناح السوري انسحب إلى داخل الأراضي السورية عند منفذ اليعربية»، لافتا إلى أن «القوات العراقية انتشرت على الشريط الحدودي لتأمينه».

وكانت قيادة عمليات قرض الأمن في محافظة كركوك أعلنت، في 18 أكتوبر 2017، فرض الأمن في المحافظة، وإعادة الانتشار والسيطرة على خانقين وجلولاء في ديالى، وإعادة الانتشار والسيطرة على قضاء مخمور وبعشيقة وسد الموصل وناحية العويتات وقضاء سنجار وناحية ربيعة وبعض المناطق في سهل نينوى في محافظة نينوى.